



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فوراً: 2022/1/3

الحاكمة كاثي هوكول والمدعية العامة جيمس يواصلان جهودهما للدفاع عن الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية

تقديم عريضة لتحالف من عدة ولايات إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة للنظر في الاستئناف

أعلنت حاكمة نيويورك كاثي هوكول والمدعية العامة لنيويورك ليتيتيا جيمس اليوم أن نيويورك وكونيتيكت وماريلاند ونيوجيرسي قدمت التماساً يطالب بمراجعة الإجراءات القضائية إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة لمواصلة الدعوى القضائية ضد الحكومة الفيدرالية بسبب سقفا غير القانوني وغير المسبوق للاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية، والمعروف اختصاراً باسم **SALT**. يطلب الالتماس المقدم اليوم من المحكمة العليا مراجعة الحكم الصادر في أكتوبر 2021 عن الدائرة القضائية الثانية في محكمة الاستئناف الأمريكية التي أيدت رفض محكمة المقاطعة لدعوى الولايات، بحجة أن سقف الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية كان محاولة ذات دوافع سياسية من قبل الإدارة الفيدرالية السابقة للتدخل في الخيارات السياسية للولايات ذات الغالبية الديمقراطية.

"إن سقف الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية لا يقل عن الازدواج الضريبي على سكان نيويورك"، **قالت الحاكمة هوكول**. "لن يؤدي إلغاء سقف الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية إلى ضخ المزيد من الأموال في جيوب العائلات في نيويورك فحسب، بل سيوفر دفعة تشدد الحاجة إليها لاقتصاد نيويورك. أنا فخورة بأننا نرفع هذه القضية إلى المحكمة العليا لمواصلة الكفاح نيابة عن دافعي الضرائب في نيويورك."

"لقد وضع هذا السقف غير العادل بالفعل عبئاً مالياً كبيراً على عدد لا يحصى من أسر الطبقة المتوسطة التي تعمل بجد في نيويورك، وفي السنوات القادمة، من المتوقع أن يكلف دافعي الضرائب في نيويورك أكثر من 100 مليار دولار: " **قالت المدعية العامة جيمس**. "لقد رفعنا هذه الدعوى لحماية الملايين من سكان نيويورك من هذا الهجوم السياسي الضار والمضلل والفاضح. لن يتم التمسك على نيويورك لإجبارها على دفع أكثر من حصتها العادلة، وسنواصل الكفاح."

توضّح القضية — التي قدمت أصلاً في يوليو 2018 إلى محكمة مقاطعة الولايات المتحدة للمنطقة الجنوبية من نيويورك — أن السقف الجديد للاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية قد تم سنه لاستهداف نيويورك والولايات ذات الوضع المتشابه، وأنه يتعارض مع حقوق الولايات في اتخاذ قراراتها المالية الخاصة، وأنه سيؤثر بشكل غير متناسب على دافعي الضرائب في هذه الولايات. تشمل الولايات ذات المتوسط الأعلى للاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية - ومعظمها تابعة للحزب الديمقراطي - نيويورك وكونيتيكت وماريلاند ونيوجيرسي.

لقد قلب قانون الضرائب لعام 2017 أكثر من قرن من السوابق في قانون الضرائب الفيدرالي - مما أدى إلى تقليص الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية بشكل كبير من خلال تقييده بمبلغ 10,000 دولار. توقع تحليل أجرته إدارة الضرائب والمالية بولاية نيويورك أن سقف الاقتطاعات سيزيد الضرائب الفيدرالية لسكان نيويورك بما يصل إلى 15 مليار دولار سنوياً. إن هذا الهجوم على نيويورك، باعتبارها واحدة من أكبر الولايات المانحة للأمة، هو أكثر ضرراً على نيويورك من العديد من الولايات الأخرى. قبل سن قانون 2017، كان لدى ولاية نيويورك بالفعل أكبر تفاوت بين جميع الولايات عند حساب مقدار الأموال التي أرسلتها نيويورك إلى واشنطن العاصمة والتمويل الذي تلقته في المقابل. تتعرض ولايات مانحة أخرى، بما في ذلك ولاية كونيتيكت وماريلاند ونيوجيرسي، لإصابات مماثلة.

في حكمها الصادر في سبتمبر 2019، على الرغم من الحكم ضد ولاية نيويورك والولايات الشريكة لها، وافقت محكمة مقاطعة الولايات المتحدة للمنطقة الجنوبية من نيويورك على أن الولايات قد تأثرت بناء على حجتهن بأن سقف الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية قد يؤدي إلى انخفاض أسعار المساكن. من خلال زيادة الضرائب على ممتلكات الولاية بشكل فعال، سيقفل سقف الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية أيضًا من قيمة ممتلكات مالكي المنازل، وبالتالي سيُضعف مبيعات المنازل ويخفّض الإيرادات التي يمكن للولايات تحصيلها عن طريق فرض ضرائب على هذه المبيعات.

تظهر التقارير في الصحافة أيضًا أدلة غير مؤكدة على أن سكان نيويورك - لا سيما أصحاب الدخل المرتفع في الولاية - ينقلون بالفعل منازلهم وأعمالهم إلى ولايات مثل فلوريدا بسبب سقف الاقتطاعات الضريبية الحكومية والمحلية. في نيويورك، يمثل أعلى واحد في المائة من دافعي الضرائب 46% من تحصيل ضرائب الدخل بالولاية، ويهدد فقدانهم قدرة الولاية على الوفاء بوعده نيويورك بتوفير الفرص لكل شخص في الولاية.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | العرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)